وضميره مجرى ظاهر
وفي الجن ونساركم لكن لهم لهن وأما اسم الجنس فيجرى اجراء ظاهره وضميره مجرى ظاهر
المفرد المذكر والمؤنث وضميرهما ولا يمتنع اجراء ضميره مجرى ضمير جمع التكسير نحو النقعر
النخل وانقعرت النخل والنخل انقعر فانقعرت وانقعرن وأما اسم الجمع فمعضه واجب
التأنيث كالخيل والابل والغنم فحاله كحال جمع التكسير في الظاهر والضمير وبعضه
يجوز تذكيره وتأنيثه كالركب مع الصحيح ركب من احاطة بجعل
فهو كاسم الجنس نحو مضى الركب والركب مضى ومضت ومضوا والله اعلم بالصواب قال
قوله المثنى ما لحق آخره الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة
لتدل على ان معه مثله من جنسه يريد بالجنس هاهنا على ما يظهر من كلامه
في شرح هذا الكتاب ما وضع الواضع صالحا لاكثر من فرد واحد لمعنى جامع بينهما
في نظره سواء كان ماهيتاهما مختلفة كالاسمين لهما لانسان وفرس فان الجامع بينهما
في نظره الناس وليس نظره الى الماهيتين بل الى صفتهما الى اشتراكهما فيها
او متفقة كما تقول الاسمان لانسانين والبيض لافراس وسواء كان هذا التعليق
بوضع واحد كالرجل والفرس او باكثر من وضع كالزيدين فان نظر كل واحد من
الواضعين في وضع لفظ زيد ليس الى ماهية ذلك المسمى بل الى كون ذلك المسمى اي
ماهية كان متميزا بهذا الاسم عن غيره حتى لو سمي بزيد انسان ثم فرس فنظر
الواضعين في الوضعين الى شيء واحد كما في الاسمين ونحوه وهو كون ذلك الذات متميزة
عن غيره بهذا الاسم وهذا الذي ذهب اليه المصنف خلاف المشهور من اصطلاح
النحاة فانهم يشترطون في الجنس كونه بوضع واحد فلا يسمون زيدا وان اشترك فيه كثيرون جنسا وعند المصنف تردد في جواز تثنية الاسم المشترك وجمعه باعتبار
معانيه المختلفة نحو قولك القرآن للطهر والحيض والعيون لعين الماء وقرص الشمس
وعين الذهب وغير ذلك منع من ذلك في شرح الكافية لانه لم يوجد مثله في كلامهم
مع الاستقراء وجوزه على الشذوذ في شرح المفصل وذهب الجزولي وابن الابدي
والمالكي الى جوازه مثله قال الابدي يقال العينان في عين الشمس وعين الميزان
فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى وهذا المذهب
قريب من مذهب الشافعي وهو ان الاسماء المشتركة اذا وقعت بلفظ العموم نحو
لا افعل كذا في موضع العموم كالنكرة في غير الموجب نحو ما لقيت عينا
فانها تعم في مدلولاتها المختلفة مثل الفاظ العموم سواء ولا يضر ان يستدل بتثنية
العلم وجمعه على صحة تثنية المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة بان يقال
نسبة العلم الى مسمياته كنسبة المشترك الى مسمياته لكون كل واحد منهما وقعا
على معان لا بوضع واحد اما عند المصنف فلانه لا يشترط في التثنية والجمع كون
المفردات بمعنى واحد سواء كان بوضع او اكثر ومعاني المشترك ليست واحدة
بخلاف الاعلام واما عند غيره فقال المصنف لو سلم ايضا ان نسبة العلم الى
مسمياته كنسبة المشترك الى مسمياته فبينهما فرق وذلك ان المشترك له اجناس

٢٥١

توجد لاحادها فتثنى وتجمع كالقرئين للطهرين والقروء للاطهار فلو ثني او جمع باعتبار معانيه
المختلفة لادى الى اللبس وليس للاعلام اجناس توجد احادها فتثنى وتجمع حتى اذا اثني وجمع
باعتبار معانيه المختلفة اورث اللبس وقد يثنى غير المتفقين في اللفظ كالعمرين وذلك
بعد ان يجعلا متفقي اللفظ بالتغليب ولا يشترط فيه تصاحبهما وتناسبهما حتى كانهما شيء واحد
كما قالوا لابي بكر وعمر وكذلك العمران والحسنان وينبغي ان يغلب الاخف لفظا كما في
العمرين والحسنين الا ان يكون احدهما مذكرا والآخر مؤنثا فانه يغلب المذكر كالقمرين
وقد ذكرنا الاختلاف في الالف والياء والنون في المثنى والجمع وبابهما في اول الكتاب
ولزوم الالف في المثنى في الاحوال لغة بني الحرث بن كعب قال
احب منك الانف والعينانا وقال ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها
وقيل ان قوله تعالى ان هذان لساحران منه وفتح نون التثنية لغة كما في قوله العينانا
وقوله يا رب خال لك من عرينه لا اسقضى فسوته شهرينه شهري ربيع وجمادينه
وقرئ في الفعل ايضا في الشواذ اتعدانني وقد تضم نون المثنى وقرئ في
الشواذ في الفعل انصاتر قانه قيل اصل المثنى والمجموع العطف بالواو
فلذلك يرجع اليه المضطر قال ليث وليث في مجال ضنك كلاهما ذو اشر ومحك
وقال كان بين فكها والفك فارة مسك ذبحت في سك وقد يجيء العطف
نثرا في الشذوذ من دون ضرورة واذا قصدا التكثير كقوله
لو عد قبر وقبر كان اكرمهم بيتا وابعدهم عن منزل الذام او فصل بينهما
ظاهر كقولك جاءني رجل طويل ورجل قصير او بفصل مقدر نحو قولك جاءني رجل ورجل
الرجل والرجل الذي ضربته اي الرجل الجائي والرجل الذي ضربته جاز العطف كما رأيت
من دون شذوذ وضرورة وقد يكون للتكثير بغير عطف كقوله تعالى صفا صفا
ودكا دكا وقد يثنى للتكثير ايضا كقوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين وقولهم لبيك وسعديك
ومذهب الزجاج ان المثنى والمجموع مبنيان لتضمنهما واو العطف كخمسة عشر وليس
الاختلاف فيهما اعرابا عنده بل هو صيغ مستأنفة لهذا واللذان عنده غيره وليس
بشيء لانه لم يحذف في خمسة عشر المعطوف بل حذف حرف العطف فتضمنه المعطوف
فبني اما في المثنى والمجموع فقد حذف المعطوف مع حرف العطف لو سلم انه
كان مكررا بحرف العطف فلم يبق المتضمن لمعنى حرف العطف فان قال
بل المفرد الذي لحقه علامتا التثنية والجمع تضمن معنى حرف العطف لو وقع
على الشيئين والاشياء وعلامتا التثنية والجمع دليل تضمن ذلك المفرد واوا واحدة
وعلامة الجمع دليل تضمنه اكثر من واو فهو مثل تضمن من لهمزة الاستفهام وان الشرطية
قلنا بل اهدر معنى العطف لو سلمنا ان اصله كان ذلك وجعل المفرد المثنى
واقعا على شيئين بلفظ واحد لا على وجه العطف كلفظ كلي سواء الا ان كلي
لما لم يقع على المفرد لم يحتج الى علامة المثنى بخلاف زيد فانه احتاج الى علامة
التثنية حتى لا يلتبس بالمفرد وكذا جعل المفرد في المجموع جمع سلامة واقعا على

Copyright © King Saud University